



الهيئة العامة للزكاة والدخل
General Authority of Zakat & Tax

قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل

(الإصدار رقم ١٠)





قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل

أولاً:

يُقصد بالألفاظ والمصطلحات - أيّنما وردت في هذه القواعد - المعاني المبينة أمام كل منها، ما لم يقتضي السياق غير ذلك:

القواعد: قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل.

اللائحة: اللائحة التنفيذية لجباية الزكاة، الصادرة بالقرار الوزاري رقم (٢٢٦)

وتاريخ ٧ / ٤ / ٢٠١٥

أنشطة التمويل: هي البنوك وشركات التمويل المرخصة من مؤسسة النقد العربي السعودي.

الألفاظ والمصطلحات الأخرى: يقصد بها المعاني المبينة في المادة الأولى من اللائحة.

ثانياً:

يخضع المكلف الذي يمارس أنشطة التمويل لهذه القواعد ولأحكام اللائحة؛ عدا ما ورد ذكره في اللائحة في المواطن الآتية:

١- المادة (الرابعة) المتعلقة بالأموال الخاضعة لجباية الزكاة.

٢- المادة (الخامسة) المتعلقة بما يحسم من وعاء الزكاة، ما لم ينص على خلاف ذلك في القواعد.

٣- المادة (السادسة) المتعلقة بطريقة حساب وعاء الزكاة وضوابطه، عدا ما ورد في الفقرتين (٢) و(٣) منها.

٤- الفصل الثالث المتعلق بالتعديل على نتيجة النشاط.





قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل

ثالثاً:

وعاء الزكاة لأنشطة التمويل هو مصادر أموال المكلف المستخدمة في أصوله الزكوية، وينحسب وعاء الزكاة بقسمة الأصول الزكوية على إجمالي الأصول، ثم تضرب هذه النسبة في مصادر الأموال، وفقاً للمعادلة الآتية:

$$\text{وعاء الزكاة} = \text{مصادر الأموال} \times [\text{الأصول الزكوية} \div \text{إجمالي الأصول}]$$

رابعاً:

تنحصر مصادر الأموال الخاضعة للزكاة لأنشطة التمويل فيما يأتي:

ا- حقوق الملكية؛ باستثناء أي زيادة في رأس المال نشأت خلال العام الزكوي من مصدر خارج المنشأة، حيث تحدد على أساس النسبة والتناسب، وذلك بقدر المدة السابقة لنشأة تلك الزيادة.

ـ الديون التي على المكلف ويحل موعد سدادها أو جزء منها بعد سنة أو أكثر، سواء سميت ديوناً قصيرة أو طويلة الأجل، وهي على النحو الآتي:

أ. التمويلات بجميع أنواعها، سواء كانت بالاقراض أم بالمرابحة أم بالإيجار التمويلي أم بغيرها من العقود التمويلية.

ب. أدوات الدين - كالصكوك والسنادات- التي يصدرها المكلف أيًّا كانت هيكلتها.

ـ القيمة العادلة السلبية للمشتقات المستحقة بعد سنة أو أكثر.

خامساً:

يتم التوصل للأصول الزكوية للمكلف باسم الأصول غير الزكوية من إجمالي الأصول،

وتنحصر الأصول غير الزكوية فيما يأتي:





قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل

- ١- صافي الأصول الثابتة، وما في حكمها الواردة في الفقرة (١) من المادة (الخامسة) من اللائحة.
- ٢- العقارات التي آلت إلى المكلف بموجب التنفيذ على رهن.
- ٣- الاستثمارات في منشآت أو حصص ملكية داخل المملكة خاضعة للزكاة طبقاً لما ورد في الفقرة (٤) من المادة (الخامسة) من اللائحة.
- ٤- الاستثمارات في منشآت أو حصص ملكية خارج المملكة على أن يسدد المكلف زكاتها بشكل مستقل طبقاً لما ورد في الفقرة (٥) من المادة (الخامسة) من اللائحة.
- ٥- الديون التي للمكلف ويحل موعد سدادها أو جزء منها بعد سنة أو أكثر، سواء سُميت ديوناً قصيرة أو طويلة الأجل، وهي على النحو الآتي:
 - أ. التمويلات المقدمة بجميع أنواعها، سواء أكانت بالإقراب أم بالمرابحة أم بالإيجار التمويلي أم بغيرها من العقود التمويلية.
 - ب. استثمارات المكلف في أدوات الدين - كالصكوك والسنادات - أيًّا كانت هيكلتها.
- ٦- استثمارات المكلف في أدوات الدين الحكومية التي تتحمل الدولة زكاتها، التي لا تغطيها الفقرة (٥/ب) من هذه القواعد.
- ٧- القيمة العادلة الموجبة للمشتقات المستحقة بعد سنة أو أكثر.
- ٨- الوديعة النظامية لدى مؤسسة النقد العربي السعودي.

سادساً:

- ١- تُعتمد القيم الظاهرة في القوائم المالية المدققة في نهاية العام الزكوي بالطافي عند حساب وعاء الزكاة لأنشطة التمويل، باستثناء ما ورد في الفقرة (١) من البند (رابعاً) من هذه القواعد.





قواعد حساب زكاة أنشطة التمويل

- ٢- يسري على أنشطة التمويل ما ورد في الفقرة (٢) من (المادة الخامسة عشرة) من اللائحة المتعلقة بضوابط توحيد القوائم المالية.
- ٣- يسري على أنشطة التمويل ما ورد في (المادة الرابعة عشرة) من اللائحة المتعلقة بنسبة الزكاة.
- ٤- يكون لوعاء زكاة أنشطة التمويل حد أعلى وحد أدنى كما يأتي:
- أ. عند تحقيق المكلف لصافي ربح:
١. الحد الأدنى لوعاء الزكاة: أربعة أمثال صافي الربح كما في نهاية العام الزكوي للمكلف، بعد استبعاد أثر مخصص الزكاة المحمول على صافي الربح.
 ٢. الحد الأعلى لوعاء الزكاة: ثمانية أمثال صافي الربح كما في نهاية العام الزكوي للمكلف، بعد استبعاد أثر مخصص الزكاة المحمول على صافي الربح.
- ب. عند عدم تحقيق المكلف لصافي ربح:
١. الحد الأدنى لوعاء الزكاة: أربعة أمثال عشرة بالمائة (٤٠%) من إجمالي الربح كما في نهاية العام الزكوي للمكلف.
 ٢. الحد الأعلى لوعاء الزكاة: ثمانية أمثال عشرة بالمائة (٨٠%) من إجمالي الربح كما في نهاية العام الزكوي للمكلف.
٣. إذا لم يتحقق المكلف إجمالي ربح في نهاية العام الزكوي فلا يكون لوعاء حد أعلى وحد أدنى.
- ٤- عندما يكون المكلف الخاضع لهذه القواعد مملوكاً لمكلف آخر -طبقاً لضوابط الإقرار المودد المقبول حسب اللائحة- فلا يقبل توحيد المكلف الخاضع لهذه القواعد مع مكلف آخر.

